

مدى توافق القواعد المطبقة في شركات التأمين الجزائرية مع متطلبات نظام الملاءة 2

The compatibility of the rules applied in the Algerian insurance companies with the requirements of the solvency system 2

TARTAG RATIBA ط.د. طرطاق رتيبة

جامعة فرحات عباس - سطيف 1

tartag94@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/12/13 تاريخ القبول: 2018/12/15

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات الجديدة التي ستفرض على شركات التأمين الجزائرية عند تطبيق متطلبات نظام الملاءة 2 في كل من مجال إدارة المخاطر ومتطلبات رأس المال. وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الخاصة بركائز نظام الملاءة المالية 2 ومدى توافقها مع النظام المعمول به في شركات التأمين الجزائرية. و توصلت إلى أن شركات التأمين الجزائرية غير مواكبة للتطورات الدولية الحاصلة في مجال الملاءة المالية سواء فيما يخص جانبها الكمي أو الكيفي. **الكلمات المفتاحية:** شركات التأمين – نظام الملاءة 2 - متطلبات رأس المال –إدارة المخاطر.

Abstract:

This study aims to know on the new challenges that will be imposed on the Algerian insurance companies when you enforcement the requirements of the solvency 2 in the field of risk management and capital requirements.

In trying to answer the problem of Pillars of the solvency 2system, and its compatibility with the system in force in Algerian insurance companies.

This study I concluded that the Algerian insurance companies Is inconsistent with international developments in the field of solvency, both in terms of quantitative or qualitative.

Key words: Insurance companies - Solvency 2 - Capital requirements - Risk management .

المقدمة:

إن شركات التأمين يجب أن تكون ملاءة، وهذه الملاءة تنعكس من خلال إثبات توفرها على مبلغ إضافي لتسديد الالتزامات التي تقع على عاتقها ولهذا اكتسب موضوع الملاءة المالية في شركات التأمين في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا على المستوى الدولي، كما أدت الأزمات التي تعرضت لها الشركات بمختلف أنواعها، إلى تزايد الدعوة لتطوير قواعد قياس الملاءة المالية لهذه الأخيرة، بوصفها الوسيلة الناجعة للتحقق من قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وتعد التجربة الأوروبية هي الرائدة في هذا المجال، فالمشروع الذي طرحه الاتحاد الأوروبي لتطوير قواعد قياس هامش الملاءة، المتمثل في إطار الملاءة الثاني (Solvency II) ما هو إلا دليل على الحاجة لتطوير القواعد السائدة في هذا المجال والتي أثبتت عجزها التام، وبهذا انتقلت معظم الاقتصاديات من معايير رأس المال الثابت المسند إلى القواعد المحاسبية لقياس ملاءتها المالية (المتمثل في إطار الملاءة 1) إلى الرأس المال المسند إلى المخاطر (إطار الملاءة 2).

إشكالية الدراسة:

مما سبق تفصيله، يمكن سرد إشكالية البحث والمتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى يتوافق النظام المعمول به في شركات التأمين الجزائية مع متطلبات نظام الملاءة 2؟

وتنبثق تحت هذه الإشكالية الأساسية مجموعة من الأسئلة الفرعية يستدعي

البحث الإجابة عنها أهمها:

- ما هي التغيرات الضرورية التي طرأت على نظام الملاءة المالية لشركات التأمين؟
- فيما تتجلى أهم القواعد والأسس التي يقوم عليها نظام الملاءة 2؟
- هل تمكن إطار الملاءة 2 من أن يوفر الحماية اللازمة لأطراف العملية التأمينية بشكل لا يؤثر على الصلابة المالية لشركات التأمين؟

- هل تتفق قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية مع مثيلاتها على المستوى الدولي؟

فرضيات البحث:

في جانبها التطبيقي، تقوم الدارسة على الفرضية التالية:

" لا تتفق القواعد المطبقة في شركات التأمين الجزائرية مع ما جاء به نظام الملاءة 2 فيما يخص هامش الملاءة."

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- إبراز خصوصية نظام الملاءة المالية 2 والتعرف على أهم القواعد والأسس التي يقوم عليها.

- معرفة ما هي القواعد المطبقة لقياس هامش الملاءة في شركات التأمين الجزائرية وهل تتفق تلك القواعد، مع مثيلاتها على المستوى الدولي.

- إبراز الحاجة لتطوير قواعد القياس هذه، بما ينسجم والتطورات الدولية في هذا المجال وبما يخدم قطاع التأمين الجزائري.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في التعرف على واقع قياس هامش الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية، والقواعد المطبقة في هذا المجال، مقارنة بمثيلاتها على المستوى الأوروبي، في سبيل إمكانية تطويرها.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لأجل العرض النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، عند عرض وتقييم نظام الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية، ومقارنتها بمعايير الملاءة المالية الدولية.

هيكل البحث: سيتم تناول أسئلة البحث بالدراسة والتحليل من خلال المحاور التالية:

1. الملاءة المالية لشركات التأمين وطرق تقييمهما.
2. الانتقال من إطار الملاءة 1 إلى الملاءة 2.
3. الملاءة 2: وضع قياس المخاطر في قلب النظام الجديد.
4. قواعد الملاءة المالية المطبقة في الجزائر.
5. الملاءة المالية لشركات التأمين وطرق تقييمهما:

الملاءة المالية بشكل عام تعني القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات، وفي مجال التأمين تعرف بأنها " قدرة شركة التأمين أو إعادة التأمين، على أن تضمن بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناشئة (التعويضات) " (عبد الكريم أحمد قندوز، 2015) . وتقييم وفق نهجين أساسيين يتم إتباعهما في تحديد شرط الحد الأدنى من الملاءة بالإضافة إلى نهج آخر يعكس النقطة الوسط بينهما. (مايكل هيفمان وكريج ثوربيرن، 2004، ص31)

(1) المتطلبات على " أساس المؤشر":

يتصف هذا النظام بهامش ملاءة يعبر عنه بأنه الأعظم، ضمن نطاق مؤشرات الميزانية العمومية، وأكثر الأمثلة المتداولة عن هذا النظام، ما هو متبع حاليًا في الاتحاد الأوروبي

(2) متطلبات " رأس المال على أساس المخاطر":

مثل ما هو مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ودول أخرى عديدة تحاول أن تعكس بشكل أقرب المخاطر التي تفترض وجودها كل شركة من شركات التأمين، في حساب رأس المال المطلوب لها، وللقيام بذلك فإنها تستخدم صيغ أكثر تعقيد.

(3) بعض التطورات الحديثة:

تعد أستراليا وسنغافورة من الأمثلة على الدول التي اعتمدت مؤخرًا عمليات المراجعة لمتطلبات كفاية رأس المال، والتي قد تتوسط ما قام به الاتحاد الأوروبي وأنظمة أمريكا الشمالية في هذا المجال.

الانتقال من إطار الملاءة 1 إلى الملاءة 2:

1. إطار الملاءة 1 والأسباب التي حالت دون استمراره.

(1 معيار الملاءة 1:

منذ سنة 1970 والإطار المعمول به هو الملاءة 1 في دول الاتحاد الأوروبي حيث في ظل هذا الإطار يتم تحديد متطلبات رأس المال باستخدام عوامل بسيطة -على أساس المؤشر- بمعنى آخر يتم احتساب متطلبات رأس المال بطريقة شاملة جدا، ليس وفقا للمخاطر ولكن اعتمادا على حجم الأعمال وهي حجم الميزانية العمومية للتأمينات على الحياة، ودخل القسط بالنسبة لأنشطة التأمين على غير الحياة. (Karel Van Hulle, 2005)

(2 الأسباب التي أدت إلى مراجعة معيار الملاءة

- شركات التأمين لم تأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر التي يمكن أن يؤثر على ملاءتها، كما أن تطور المنافسة وعولمة شركات التأمين، طرح إشكالية عدم وجود تنسيق بين هذه الشركات؛

- الابتكار المالي الذي أدى إلى تغيير عميق في نشاط التأمين، وكذلك تطور أنظمة نقل المخاطر.

- متطلبات ملاءة رأس المال تشتق من مجموع أرقام مثل الأقساط أو المطالبات بدلاً من أن تكون مسندة إلى حالة خطر محددة لشركة التأمين، وهذه المتطلبات مع سهولة تطبيقها، إلا أنها تميل إلى أن تكون بسيطة جدا، وأساسها النظري ضعيف جداً لتحقيق إدارة جيدة للمخاطر.

(3) إطار الملاءة 2 و مراحل تطوره:

استجابة للمشكلات والنقائص التي تضمنها إطار الملاءة 1 انتقلت المفوضية الأوروبية إلى استعمال تقنيات حديثة، تسمح بتسيير تلك المخاطر، تمثلت في معيار الملاءة 2.

1.3 ماهية الملاءة 2 وأهدافها:

الملاءة المالية 2 هي مشروع على مستوى الاتحاد الأوروبي، أفضى إلى نظام جديد للملاءة وفق أكثر بين الأخطار الحقيقية التي تواجه شركات التأمين، ويستند هذا المشروع على المعايير المحاسبية الجديدة IFRS وبصفة خاصة معيار IFRS4 والذي تم تطبيقه في 2008. (Pierre Therond, 2005, p20)، ويقوم هذا التوجيه على هدفين أساسيين هما ضمان الملاءة المالية للمؤمنين الأوروبيين، وضمان استقرار الاقتصاد الذي يساهم إلى حد كبير في التمويل، وأيضا استكمال بناء سوق تأمين أوروبي موحد، عن طريق مواءمة شروط عمل الشركات في هذا السوق. (Nathalie Lallemand- Stempak, 2013, p 366)

3. 2. مراحل تطور إطار الملاءة II:

قرر المشرع الأوروبي تحديث الإطار السابق بوضع قواعد جديدة للملاءة بداية من سنة 2007، التي من خلالها قامت المفوضية الأوروبية بدراسة الأثر الكمي لهذا الإطار عن طريق 5 دراسات كمية، حيث كان الهدف من هذه الدراسات هو تقييم أثر الملاءة 2 على المخصصات التقنية، والأموال الخاصة، وهامش الملاءة، بالإضافة إلى تقدير تأثير تنفيذ الملاءة 2 على شركات التأمين، وتشجيع كل الأطراف (المؤمنين معيدي التأمين، والمراقبين)، للتحضير لجعل الملاءة 2 محل تنفيذ، وتحسين تسيير قاعدة البيانات، وكذلك الإجراءات الداخلية (Gilles Dupin, 2016, p43)

الملاءة II: وضع قياس المخاطر في قلب النظام الجديد.

1. ركائز الملاءة ال:

بني هذا الإطار على ثلاث ركائز أساسية مستوحاة من اتفاقية بازل 2 وتمثل في:

(1) الركيزة الأولى:

تتعلق بالمتطلبات الكمية لرأس المال، وتستعرض هذه الركيزة جملة من الشروط،
تتعلق ب:

- تقييم الأصول: حسب الملاءة 2 فإن تحديد قيمة الأصول تتفق مع السوق، وعندما تكون القيمة السوقية ليست متاحة، لابد من وضع طريقة بديلة للتقييم، في بعض الحالات هناك منتجات التي لها نفس خصائص الأصول المذكورة: خصائص السيولة نفسها، نفس الأخطار...لذا سوف تستخدم القيمة السوقية لهذه المنتجات للمقارنة (Claire KAEKENBEECK, Aurélie MILLER, 2009)

الاستثمار: إن استثمار الأصول حسب إطار الملاءة 2 يقوم على مبدأ الشخص الحذر
(Journal officiel de l'Union européenne, Art132, p60).

وتتمثل قواعد الاستثمار حسب هذا الإطار في:

-عدم الإيجار: بمعنى ترك الحرية لشركة التأمين في اتخاذ قرار الاستثمار، أمام صيغ الاستثمار التي ترغب فيها، والحرية في إدارة أدوات الاستثمار بالنسبة لشركات التأمين وإعادة التأمين.

-أوجه الاستثمار المختلفة يجب أن تضمن الأمان، الجودة، السيولة، المردودية لمحفظه الأصول من أجل ضمان تغطية MCR و SCR.

- تقييم المخصصات التقنية: إن تقييم المخصصات يقتضي تطبيق القاعدتين التاليتين:

✓ أفضل تقدير:

يقوم التقدير الأمثل على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، الناجمة عن منتج التأمين بطريقة احترازية، لحساب سعر عادل للعوائد التقنية للمنتج، وهذا ينطوي على تحديد أفضل تقديرات لكل من المخاطر الكامنة في العقد، أي المخاطر المالية (الذي يظهر في خصم التدفقات النقدية)، والخطر الديموغرافي (الذي يظهر في احتمالات البقاء على قيد الحياة). (Claire Kaekenbeeck, Aurélie Miller, 2009)

✓ هامش الخطر:

يسمى كذلك بهامش القيمة السوقية ويمثل مستوى الحذر المكمل في حالة عدم كفاية المخصصات لمبالغ التعويضات المستقبلية. ويتم احتساب هامش المخاطرة وفق النهج القائم على تكلفة رأس المال (Henry Johnson, Ben Thomas, 2015, p10)
-متطلبات رأس المال:

تمثل الجانب المهم والأساسي في الركيزة 1 حيث تمثل مستوى ضمان للشركة لمواجهة كل الظروف الاستثنائية، وهذا الأخير يصنف بدوره إلى صنفين:

✓ رأس المال الضروري للملاءة: هو جوهر الملاءة 2 وهو رأس المال المستهدف الذي

تحتاجه شركة التأمين للقيام بأعمالها ضمن مستوى سلامة معين، ويتم تحديده من خلال احتمال إفلاس يقدر بـ 0,5% خلال السنة، أو باستخدام القيمة المعرضة للخطر (Martin Eling, Hato Schmeiser, Joan T. Schmit, 2007).

✓ ولحساب رأس المال هذا يمكن لشركات التأمين استخدام نهجين مختلفين:

✓ إما الصيغة القياسية أو النموذج الداخلي. (Makram Ben Dbabis, 2012, p9)

- الحد الأدنى لرأس المال:

✓ هو ثاني مطلب من متطلبات رأس المال، ويمثل المستوى الأدنى لرأس مال الشركة الذي يجب أن يكون بحوزتها، أين يكون دون هذا المستوى تدخل الهيئات الرقابية

تلقائياً، ويمكن أن يؤدي إلى سحب الاعتماد، وهو يقابل هامش الملاءة الإلزامي في إطار الملاءة¹ (Anthony Derien, 2010, p38).

وقاعدة حساب (MCR) حسب الملاءة 2 يأخذ بعين الاعتبار القواعد التالية:
✓ يحسب وفق صيغة خطية بسيطة استناداً إلى الأقساط والمخصصات التقنية، والضرائب المختلفة والمصاريف الإدارية (كل هذه المتغيرات صافية من إعادة التأمين).
✓ MCR يسند إلى القيمة المعرضة للخطر (VaR 85%) بمستوى ثقة 85% لفترة زمنية محددة بالسنة.
✓ يحسب كنسبة مئوية من SCR، بحيث لا يقل MCR عن 25% من SCR، ويفوق نسبة 45%.

- الأموال الخاصة:

تمثل المصادر المالية الأساسية بالنسبة لشركة التأمين، بحيث تضمن لها امتصاص خسائر الأخطار الغير المتوقعة، كما تحافظ وتضمن لها الاستمرارية وتنقسم إلى صنفين أساسيين وهما الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة الإضافية. (Judith Dourneau, 2008, p31)

(2) الركيزة الثانية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

تعتبر من المتطلبات النوعية، وتقوم على الرقابة الاحترافية، والتي تهدف إلى رصد ما إذا كانت شركات التأمين تزاوّل نشاطها بشكل صحيح.

(3) الركيزة الثالثة، الإبلاغ ونشر المعلومات

الركيزة الثالثة تتطلب افصاحات إضافية، والهدف منها هو تحقيق مستويات شفافية أكبر للمشرّفين على التأمين (السلطات الرقابية) والجمهور، ووفقاً لذلك يجب على شركات التأمين إصدار تقرير سنوي خاص للمنظمين، وتقرير للجمهور حول

الملاءة والوضعية المالية. (Deborah L. Lindberg, Deborah L. Seifert, 2015)

2. طرق تقييم المخاطر على ضوء متطلبات معيار الملاءة 2:

هناك أدوات يتم الاعتماد عليها لتقييم المخاطر وتمثل في:

(1) القيمة المعرضة للخطر:

تعرف أيضا بالقيمة المخاطر بها، وهي تقدر احتمال الخسارة عند درجة ثقة محددة بـ $(1-\alpha)$ (على سبيل المثال 99%)، وتعرف بأنها الفرق بين النتيجة الغير المتوقعة التي تتجاوز α والنتيجة المتوقعة (Benjamin Lorent, 2007)

(2) متوسط القيمة المعرضة للخطر:

هي أداة أخرى من أدوات تقييم المخاطر الأكثر انتشارا في الآونة الأخيرة، ويشار إليها باسم النقص المتوقع، و (TVAR) تحدد أيضا عند مستوى ثقة α محصور بين 0 و 1. (3) اختبارات التحمل (اختبارات الإجهاد):

هي الأدوات المناسبة لشركات التأمين لاستخدامها في تقييم المخاطر التي تخضع لها، للتأكد من حدودها الخاصة للمخاطر، التي هي على استعداد لاتخاذها، ويشمل مصطلح اختبار الضغط كلا من اختبار الحساسية، واختبار السيناريوهات. (IAIS, 2003)

(4) طريقة (Monte-Carlo):

تتطلب محاكاة مونت كارلو توليد أرقام عشوائية مختلفة، من أجل الوصول إلى القيمة المعرضة للخطر الصحيحة، وينبغي زيادة توليد الأرقام العشوائية بمقدار 100 ضعفا من أجل زيادة دقة القيمة المعرضة للخطر. ومع ذلك، تستخدم محاكاة مونت كارلو عادة في اختبار الإجهاد، والمعلومات المستخدمة في قياس القيمة المعرضة للخطر. (Ismail Yildirim, 2015).

قواعد الملاء المالية المطبقة في الجزائر.

1. النظم الرئيسية للرقابة على نشاط التأمين:

(1) نظام الشروط المعيارية: بمقتضى هذا النظام يتم وضع قواعد إجرائية تلتزم بها

الهيئات التأمينية في إنشائها، وأثناء مزاولتها لنشاطاتها التأمينية.

(أ) القواعد المتعلقة بالشروط اللازمة لإنشاء شركات التأمين:

بالنسبة للجزائر نجد أن المشرع حذا المشرع الفرنسي من حيث الشكل، حيث أسند مهمة الرقابة إلى "إدارة الرقابة" المتمثلة في "لجنة الإشراف على التأمينات" بمقتضى التعديلات التي أدخلها على قانون التأمينات بموجب القانون 06/04 ويهدف المشرع باستحداثه لهذه الهيئة إلى حماية المؤمن لهم، وتطهير السوق الوطنية للتأمين، وتعمل هذه اللجنة كإدارة رقابة، بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، ويمكن تسجيل أن المشرع الجزائري من خلال نصوص قانون التأمينات المعدل والمتمم بالقانون 06/04 أعطى لجنة الإشراف على التأمينات اختصاصات واسعة، إذا حاولنا تلخيصها فنجد أن هذه اللجنة تمارس اختصاصات رقابية قبلية سابقة على ممارسة النشاط التأميني، واختصاصات رقابية بعدية تتمثل في الرقابة على النشاط التأميني في حد ذاته.

(ب) القواعد المتعلقة بالملاء المالية:

لقد تم وضع نظام الملاء المالية لشركات التأمين الجزائرية سنة 1995 وتم تعزيزه سنة 2006 من خلال إعادة النظر في تشريعات التأمين، فمن جانب القواعد الاحترازية ذات العلاقة بالملاء المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين في الجزائر نذكر:

يجب أن تتجسد قدرة شركات التأمين وإعادة التأمين على الوفاء من خلال إثبات توفرها على مبلغ إضافي لتسديد ديونها التقنية، أو على حد قدرتها على الوفاء، ويتكون هذا الهامش من:

- رأس المال الاجتماعي؛
- الاحتياطات القانونية أو غير القانونية؛
- فوائض القيم أو نقص القيم المستترة والنتيجة عن قيم التوظيفات؛
- الأرباح المرحلة.

ولقد حدد المشرع الجزائري الحد الأدنى لهامش الملاءة بنسبة 15% من الديون التقنية كما هي محددة في خصوم الميزانية، و20% من رقم الأعمال، أما إذا كان هامش الملاءة أقل من 20% من رقم الأعمال وجب على الشركة وفي أجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ توقيع محضر معاينة العجز أن تحرر رأسمالها، أو ترفعه أو تدفع كفالة للخزينة العمومية في حدود نسبة العجز.

وبعد الفصل بين تأمينات الأضرار والأشخاص كان لزاما على المشرع الجزائري إعادة النظر في حد القدرة على الوفاء، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار أنواع التأمين: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2013، ص 10)

- بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار و/أو إعادة التأمين: يساوي على الأقل 15% من الأرصدة التقنية، ويجب أن ألا يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين و /أو إعادة التأمين في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة و /أو المقبولة صافية من الرسوم والإلغاءات.

- بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص يساوي على الأقل: فيما يخص فروع التأمين على الحياة-الوفاة، زواج-ولادة والرسملة، مجموع 4% من الأرصدة الحسابية و0,3% من رؤوس الأموال تحت الخطر غير السالبة. ويقصد برؤوس الأموال تحت الخطر، الفرق بين مبلغ رؤوس الأموال المؤمنة ومبلغ الأرصدة الحسابية.

- فيما يخص الفروع الأخرى، 15% من الأرصدة التقنية، ويجب ألا يكون حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين و/ أو إعادة التأمين في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/ أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات.

2. نظام الإشهار والإعلان:

تقدم شركات التأمين و/أو إعادة التأمين إلزاميا، وبشكل سنوي إلى مجلس الرقابة (لجنة الإشراف على التأمين) الوثائق المنصوص عليها في قرار وزير المالية المؤرخ في 22 جويلية 1996، وهذا قبل 30 جوان من كل سنة، وتمثل الوثائق المعنية بالتزام التقديم في: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2006، ص 10)

- الميزانية وحسابات النتائج والجداول الملحقة.
 - تقرير مدقي الحسابات، والحالات التقنية.
 - جدول التوظيفات المالية (الفصلي) وجدول هامش الملاءة (فصلي).
 - مخطط إعادة التأمين، والمعلومات ذات الطابع العام.
- كما أُلزم المشرع الجزائري شركات التأمين بنشر ميزانياتها وحسابات نتائجها في يوميتين وطنيتين على الأقل إحداهما باللغة العربية.

3. الفروق الجوهرية بين نظام الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية مع نظيرتها الأوروبية

يمكن تلخيص أهم الفروق الجوهرية في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة أنظمة الملاءة المالية المحلية مع المعايير الأوروبية

نظام الملاءة المالية الأوروبية		نظام الملاءة المالية الجزائري	
إطار الملاءة 2	إطار الملاءة 1		
يقوم على مبدأ الشخص الحذر	يقوم على تطبيق مبدأ الحيطة والحذر	هناك نسب محددة مفروضة من طرف المشرع الجزائري	1- تقييم الأصول والخصوم
التقييم على أساس القيمة السوقية	التقييم من القانون التجاري (التكلفة التاريخية)	التقييم على أساس التكلفة التاريخية	تقييم المخصصات التقنية
المخصصات التقنية تحسب كمجموع أفضل تقدير للتدفقات المستقبلية وهامش الخطر	مخصصات تقنية مقيمة حسب مبدأ الحيطة والحذر	تم تحديد ووضع طرق معينة لحساب المخصصات التقنية لفرعي التأمين (حسب مبدأ الحيطة والحذر).	إدارة المخاطر
تقييم حذر للمخاطر على سبيل المثال: مخاطر السوق، مخاطر الاكتتاب، المخاطر التشغيلية.	مخاطر الاكتتاب هي الأساس	الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الاكتتاب فقط.	هامش الملاءة
رأس المال الضروري للملاءة (SCR) يتم حسابه إما بالصيغة القياسية أو النموذج الداخلي مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها الشركة.	<u>التأمين على الممتلكات</u> الكوارث × [23% و 26%] أو الأقساط × [16% و 18%] <u>التأمين على الحياة</u> مخصصات رياضية × [1% أو 4%]	<u>التأمين على الأضرار</u> 15% من الأرصدة التقنية و يفوق 20% من رقم الأعمال <u>التأمين على الأشخاص</u> فيما يخص فروع التأمين على الحياة... 4% من الأرصدة الحسابية و 0,3% من رؤوس الأموال تحت الخطر غير السالبة	الالتكف عن المعلومات
معلومات شاملة تصل في التاريخ المحدد للمشرفين والجمهور بما في ذلك التوقعات	محدودية المعلومات الموجهة للمشرفين في التاريخ المرجعي	-ترسل شركة التأمين وثائق محددة بشكل سنوي للجنة الإشراف وهي تعتبر معلومات موجهة للمشرفين. -نشر الميزانية وحسابات النتائج في يوميتين وطنيتين إحداهما باللغة العربية، تعتبر بمثابة معلومات موجهة للجمهور	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على ما تم عرضه سابقا.

الخاتمة:

من خلال دراسة هذا الموضوع، تبين أن قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين عرفت تغيرات مهمة على المستوى الدولي، نتيجة العديد من الأسباب، حيث انتقلت معظم الاقتصاديات من معايير رأس المال الثابت المسند إلى القواعد المحاسبية لقياس

ملاءتها المالية إلى رأس المال المسند إلى المخاطر. كذلك، وعلى عكس إطار الملاءة 1 التي وفرت هامش ملاءة، فإن إطار الملاءة 2 يستند على ديناميكية الإدارة الفعالة للأخطار، كما أن الإصلاح الذي جاء به إطار الملاءة II عكس الرغبة في حماية مصالح حملة وثائق التأمين من جهة، وحماية شركات التأمين في حد ذاتها من جهة أخرى بالإضافة لمساعدة السلطات الرقابية في أداء مهامها.

أما فيما يخص التجربة الجزائرية بالرغم من إنهاء سياسة الاحتكار، وانفتاح سوق التأمين الجزائري، والتعديلات التي أتت بها المشرع الجزائري، وعلى رأسها المرسوم التنفيذي في 2013، إلا أن الملاحظ هو أن حد القدرة على الوفاء لشركات التأمين الجزائرية يشبه نوعا ما معيار الملاءة 1 فيما يخص هامش الملاءة، فهو يحسب على أساس نسب بسيطة استنادا على المخصصات ورقم الأعمال، وما هذا إلا دليل على أن شركات التأمين الجزائرية غير مواكبة للتطورات الدولية الحاصلة في مجال الملاءة المالية، سواء فيما يخص جانبها الكمي أو الكيفي، وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة والتي مضمونها أن قواعد قياس هامش الملاءة في شركات التأمين الجزائرية لا تتفق مع القواعد المطبقة على المستوى الدولي.

وبناء على ما سبق، فإنه يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

(1) ضرورة قيام شركات التأمين بالعمل على تنوع استثماراتها، وذلك بالتخفيف من السياسة المتحفظة التي يتبعها المشرع الجزائري في فرض نسب التوظيف على شركات التأمين.

(2) يجب على شركات التأمين الجزائرية الأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر التي يمكن أن تؤثر على ملاءتها المالية، وإيجاد طرق وتقنيات تسمح بدراسة وتسيير هذه المخاطر بما يتلاءم مع قواعد الملاءة؛

(3) العمل على بناء نظام داخلي لإدارة المخاطر سواء كلي أو جزئي، بغية تحديد المخاطر التي يمكن أن تواجهها، وتحديد رأس المال المطلوب لمواجهتها؛

4) يجب على شركات التأمين رصد نظام فعال للرقابة الداخلية، وهذا من أجل ضبط

عمل الشركة، وتقليص دور هيئات الرقابة لتبقى لها مهمة الرقابة الخارجية فقط؛

5) الاهتمام بمجال الاكتوارية في التأمين، عن طريق خلق قسم خاص بها ليتسنى

للشركة القيام بانجاز دراسات ذاتية، وتنسيق حساب مخصصاتها التقنية، وإبداء

الرأي حول السياسة العامة للاكتتاب وسياسة إعادة التأمين، انطلاقاً من واقع

الخدمات التأمينية في الجزائر؛

6) وفي الأخير يجب على شركات التأمين الجزائرية الأخذ بعين الاعتبار كل المتطلبات

النوعية التي أتى بها هذا النظام، والتي تغطي حوكمة الشركات، تقييم المخاطر، تقديم

التقارير الرقابية والإفصاح العام، بغية تجاوز هذا التحدي الذي يفرض نفسه عليها.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1- Anthony Derien. (2010). Solvabilité2 : Une réelle avancée, Thèse pour obtenir le grade de docteur, Université Sciences Economiques et de Gestion , Spécialité Science de Gestion, Lyon1.

2- Ben Dbabis Makram . (2012). Modèles et méthodes actuarielles pour l'évaluation quantitative des risques en environnement Solvabilité II, THÈSE pour l'obtention du grade de Docteur en Mathématiques de l'Université Paris Dauphine, paris.

3- Benjamin Lorent. (2007). Solvency II: Avancées des travaux, Revue Bancaire et Financière , N2, Larcier, Forum Financier.

4- Claire KAOKENBEECK, Aurélie MILLER. (2009). La Solvabilité Réglementaire des Assureurs Vie de L'approche Forfaitaire et Historique à la Modélisation Interne et Prospective : Application numérique à un portefeuille de rentes viagères, BULLETIN FRANÇAIS D'ACTUARIAT, Vol. 9, n°17.

5- Deborah L. Lindberg, Deborah L. Seifert. (2015). Risk Management in the Insurance Industry: A Comparison of Solvency II to U.S. Insurance Regulations, Journal of Insurance Issues, 38 (2).

6- Gilles Dupin. (2016). Solvabilité II : Une réforme inutile et dangereuse, Livre Blanc, Société de Calcul Mathématique SA, paris.

7- Henry Johnson, Ben Thomas. (2015). Solvency 2: Technical provisions under solvency 2, Detailed Guidance.

8- (IAIS), STRESS TESTING BY INSURERS, Guidance Paper No. 8, 2003.

9- Journal officiel de l'Union européenne, DIRECTIVE 2009/138/CE DU PARLEMENT EUROPÉEN ET DU CONSEIL du 25 novembre 2009 sur l'accès aux activités de l'assurance et de la réassurance et leur exercice (solvabilité II) (refonte), (Article 132).

10-Judith Dourneau. (2008). Solvency II :Du risque de marché au modèle interne de risque, mémoire présenté pour l'obtention du diplôme de l'Enass, Ecole nationale d'assurances.

11-Karel Van Hulle. (2005). solvabilité II: une approche « risquée » ?, revue d'économie financière, N 80- 3, Paris.

12-Martin Eling, Hato Schmeiser, Joan T. Schmit. (2007). THE SOLVENCY II PROCESS: OVERVIEW AND CRITICAL ANALYSIS, Risk Management and Insurance Review, Vol.10, No. 1.

13-Nathalie Lallemand-Stempak. (2013). Capitalisme, Mutualisme et Démocratie dans le secteur de l'assurance : Rôles d'un dispositif d'élaboration stratégique dans la maintenance d'un organisation hybride, Thèse présentée pour obtention du doctorat en sciences de gestion, Ecole des Hautes études commerciales de paris, Paris.

14-Pierre Therond. (2005). Contrôle de la solvabilité des compagnies d'assurance : évolutions récentes, Séminaire « Gestion des risques » - DIAF.

15-Yildirim Ismail. (2015). Financial Risk Measurement for Turkish Insurance Companies Using VaR Models Journal of Financial Risk Management(4), Turkey.

قائمة المراجع باللغة العربية:

- 16-الجريدة الرسمية الجزائرية. (2013). (المرسوم التنفيذي 13-115، المادة 3)، العدد.18
- 17-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2006). (وفقا لأحكام المادة 226 من القانون رقم 95-07 المعدل بموجب القانون رقم (06-04)، العدد 15.
- 18-قندوز عبد الكريم أحمد ، خالد عبد العزيز السهلاوي. (2015). هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وإعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، المملكة العربية السعودية، المجلد العاشر، العدد.38
- 19-مايكل هيفمان وكريج ثوربيرن. (2004). كفاية رأس المال والملاءة المالية ١، الجمعية الدولية لهيئات الإشراف على التأمين.